MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة – نيويورك

بعثة دولة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمـــــة

السفير عمر أحمد الناكوع
عضو بعثة ليبيا

أمام

الدورة الثانية والخمسين

للجنة السكان والتنمية

نيويورك في 2019/04/02

المراجعة عند الإلقاء

309 East 48th Street, New York, NY 10017 • Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • Email: info@libyanmission-un.org

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أود بدايةً أن أهنئكم السيد الرئيس، وأهنئ أعضاء هيئة المكتب على انتخابكم لقيادة أعمال الدورة الثانية والخمسين للجنة السكان والتنمية، متمنياً لكم التوفيق في الوصول إلى نتائج ملموسة تسهم في تحقيق الأهداف المناطة بهذه اللجنة، كما أضم صوت وفد بلادي للبيان الذي أدلى به ممثل دولة فلسطين باسم مجموعة الـ 77 والصين.

يوافق هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولعل هذه الدورة تتيح لنا فرصة مناسبة للمراجعة حيث موضوعها هو استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر وإسهامه في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ونحن إذ نعبر عن ارتياحنا للتقارير التي تفيد بحدوث تقدم ملموس في العديد من المجالات الرئيسية لبرنامج عمل المؤتمر، ومن ذلك الحد من وفيات الأطفال والأمهات، ورفع مستويات المعيشة وتحسن فرص الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، وتمكين المرأة ومعالجة التحديات التي تواجه الشباب، إلا أن البطء والتفاوت في إحراز هذا التقدم سواء داخل البلدان أو فيما بينها يظل تحدياً قائماً لم يحضى بعد بالاستجابة الفعلية القائمة على التضامن الدولي الجماعي، كما أن البلدان التي تمر بصراعات، وحالات من عدم الاستقرار، والشعوب الواقعة تحت الاحتلال في حاجة ماسة للمساعدة المادية والتقنية لبناء قدراتها البشرية والمؤسسية، خاصة فيما يتعلق بالرفع من مستوى التعليم والرعاية الصحية، وهو ما يعزز فرص الاستثمار في رأس المال البشري وتحسين نوعية حياة الناس، ودعم الترابط الأسري والاجتماعي، وتمكين مشاركة المرأة فيما يتناسب من نشاطات وعلى كافة المستويات.

كما نؤكد على الروابط التكاملية بين خطة التنمية المستدامة 2030 ووثيقة تمويل التنمية و برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية، التي تهدف جميعا إلى تنمية السكان الذين يعدون غاية التنمية وأداتها، كما أن تنفيذ برنامج عمل مؤتمر

السكان والتنمية على الصعيد الوطني يتطلب التنسيق والاتساق بين وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة على المستوى القطري، وبما يكفل تفادي تكرار وازدواجية المهام، ويعزز التوظيف السليم للتمويل والمساعدات الفنية والتقنية، ونشدد هنا على أهمية مراعاة الملكية والقيادة الوطنية للخطط والبرامج التي يتم اعتمادها في هذا الشأن، ونتطلع إلى أن تسهم الإصلاحات التي تم إدخالها على المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة في دعم هذا الاتجاه.

السيد الرئيس،

وفد بلادي يؤكد على ما ورد في تقرير الأمين العام المعروض على هذه اللجنة من أن الهجرة الدولية أصبحت عنصراً رئيسياً من عناصر النمو السكاني، وتحول دون انخفاض عدد السكان في بعض البلدان، ولها عائد إيجابي لدول المنشأ والمقصد، وذلك عندما تكون الهجرة قانونية منظمة وليس هجرة غير شرعية كالتي نعاني من أفواج ضخمة منها كبلد عبور، وفي هذا الصدد نؤكد على تحفظنا على الاتفاق العالمي للهجرة الذي تنأى بلادي ليبيا عن الانضمام له، لأنه لا يراعي شواغل بلدان العبور كليبيا ويسوي بينها وبين دول المقصد في المسؤوليات، بل ويشجع على الهجرة غير الشرعية، وغير الآمنة التي أصبحت عنواناً لمأساة إنسانية متفاقمة يتعرض فيها المهاجرون غير الشرعيين لاستغلال المتاجرين بالبشر، وربما إيضا استغلال الجماعات الأرهابية وتجار المخدرات لأوضاعهم، ونؤكد على أن مسألة الهجرة هي مسالة متعددة الجوانب وتحتاج إلى معالجة جذروها وأسبابها، من خلال إحداث تنمية حقيقية في دول المنشأ وتوليد فرص العمل وبناء قدرات الشباب، وتمكينهم من اكتساب المهارات التمكينية اللازمة لولوج سوق العمل، و كذلك تفكيك عصابات الجريمة المنظمة المتورطة في المتاجرة بهم في دول المقصد، والمنشأ، والعبور، وتتبع الرحلة المالية لهذه الهجرات المحفوفة بالخطر في الصحاري والبحر بدءا من دول المنشا والمقصد ومرورا بدول العبور.

السيد الرئيس،

نحن في ليبيا ورغم صعوبة المرحلة الانتقالية التي تشهدها البلاد، ما زلنا حريصين على الوفاء بالتزاماتنا نحو نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي توافقنا عليها، وحرصاً على الاستفادة مما يتوفر من خبرات لدى أجهزة الأمم

المتحدة، وفي هذا الشأن تم الاتفاق لأول مرة على الشروع في برنامج قطري مع صندوق الأمم المتحدة للسكان للعامين 2019 -2020، وذلك بغية المساهمة في تعزيزبرامج النهوض بالمرأة، وتقديم ما تحتاجه من خدمات صحية، والاهتمام بمعالجة التحديات التي تواجه الشباب، وتطوير نظم التعداد السكاني، وتوفير فرص التدريب لبناء القدرات المؤسسية والبشرية، ذات الصلة بتحسين أداء القطاعات الخدمية في مجالات الصحة والشؤون الاجتماعية بشكل عام، وذلك وفق الأولويات الوطنية، وبما ينسجم مع تعاليمْ ديننا وقيم ثقافة المجتمع الليبي، وهناك رغبة مشتركة لاستعراض وتقييم دوري لبرنامج العمل لتعزيز ما يحرز من تقدم في تلك المجالات، وتذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجه عملية التنفيذ.

ختاماً، نؤكد السيد الرئيس مجدداً على أن وضع وتنفيذ تلك السياسات والبرامج المعنية بتنفيذ برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية يجب أن يكون على قاعدة بيانات سليمة، ومن الأهمية بمكان أن تشدد هذه اللجنة على ضرورة دعم وتشجيع الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز النظم الإحصائية التي تشمل البيانات الديمغرافية التفصيلية والمصنفة وفقا لنشاطات السكان، وما تتضمنه من مؤشرات متنوعة وهامة يمكن البناء عليها في وضع الخطط الوطنية ومتابعة تنفيذها.

وشكراً السيد الرئيس،